التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط

Iranian Turkish competition on the Middle East

الدكتور: إسماعيل زروقة

أستاذ محاضر – قسم ب

جامعة محمد بوضياف المسيلة – الجزائر

Summary:

Trying this study to analyze the objectives of each of the Turkish strategies and Iran toward the region of the Middle East and the impact of each of the regional and the International environment, the concept of the Iranian strategy toward this region isn't based on the principle of the collective partnership with the countries of the region. But based on Religious and pragmatic doctrine , In the same time Turkey is one of the main players and the state key pivotal , also aims to achieve its interests and extend its influence , But this competition between them did not reach the extent of the conflict , Because of the determinants of the political and economic and military balance relative powers between the two countries , and The Middle East is the most important economic area in the world , The term of the Middle East is the political expression primarily Change according to the interests of each party , And is what appears in the numerous crises that occur in the region

Keywords: Turkish foreign policy - Iranian strategy - Middle East - competition - interests - the balance of powers.

ملخص:

تحاول هذه الدراسة رصد وتحليل أهداف كل من الإستراتيجيتين التركية و الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط و تأثير كل من البيئة الإقليمية و الدولية عليها ، إن مفهوم الإستراتيجية الإيرانية تجاه هذه المنطقة لا يستند على مبدأ الشراكة الجماعية مع دول المنطقة ، بل على مرتكز ديني مذهبي براغماتي ، في المقابل تركيا تعتبر احد اللاعبين الرئيسيين و دولة مفتاحية محورية تهدف أيضا إلى تحقيق مصالحها و بسط نفوذها ، ولكن هذا التنافس بينهما لم يصل إلى حد الصراع ، بفضل محددات سياسية و اقتصادية و عسكرية أدت إلى توازن قوى نسبي بين الدولتين ، كما إن منطقة الشرق الأوسط تكتسي أهمية إستراتيجية بالغة فهي تعد أهم رقعة جغرافية اقتصادية حيوية في العالم ، و هو ما جعلها من الأقاليم الجغرافية غير محددة المعالم بل تعبير سياسي يتحدد و يتغير وفق مصلحة كل طرف . و هو ما يتجلى في الأزمات العديدة التي عرفتها المنطقة .

تكمن إشكالية الدراسة في فهم الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران وما تسعيان إلى تحقيقه في منطقة الشرق الأوسط في ظل التطوير المستمر لقدراتهما السياسية و الاقتصادية و العسكرية ، وهو ما زاد من تأزم مشكلات المنطقة و تعقيدها .

أولا: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

يقول (**جورج لينكوفسكسي**) لا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل منطقة الشرق الأوسط و أثره على بقية العالم ، و هذا نابع من الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة (1) ، وهو ما جعلها ذات طابع سياسي و اقتصادي أكثر من كونها جغرافي ، و تستخدم بعض الدراسات عبارة الشرق الأوسط للدلالة على كل من مصر ، الدول العربية الأسيوية ، إيران ، تركيا ، قبرص ، (إسرائيل) ، فهي منطقة تعبر عن ملتقى للقارات الثلاث أسيا و إفريقيا و أوروبا ، و تتحكم في العديد من المناطق و الممرات منها مضيق هرمز وباب المندب و مضيق تيران وقناة السويس ، وما زاد من أهمية المنطقة البعد الاقتصادي الذي يتمحور حول البترول و الغاز ، إذ أن احتياطات البترول في دول الشرق الأوسط ما نسبته 89% من احتياطي منظمة الأوبك و 65 % من احتياطات العالم ككل ، و تنتج منطقة الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط (2) ، أما الغاز الطبيعي فهو يعد أيضا من أهم مصادر الطاقة ، فقد بلغ احتياطي منطقة الشرق الأوسط ما نسبته 40% من الاحتياطي العالمي .

كذلك تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة جذب و استقطاب للاستثمارات الأجنبية في مختلف المجالات الاقتصادية ، فقد بلغت نسبة 23% من الاستثمارات العالمية في عام 2009، فضلا عن ازدياد العائدات النقدية لاسيما لدول الخليج العربي بسبب ارتفاع أسعار النفط ، و التي تكون في معظمها عوائد و احتياطات نقدية تودع في الدول الكبرى ذات الاقتصاديات الرأسمالية .

و إذا ما نظرنا إلى أهمية منطقة الشرق الأوسط سياسيا ، نجد أن دول المنطقة ذات أنظمة سياسية مختلفة وبالتالي صعوبة فهم الإطار السياسي ، وهو ما أدى إلى محاولة رسم المنطقة وفق مخططات تتوافق مع القوى الدولية و الإقليمية وفق مصالحها ، فمنها مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحته إسرائيل عام 1993 وتبنته الولايات المتحدة الأمريكية ، لتعود سنة 2004 و تطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير ، كذلك حاولت أوروبا استحداث مشروع الشراكة الأوروبية – العربية ، الساعي إلى ربط دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ربطا عضويا وثيقا بدول جنوب أوربا ، باعتبار أن دول المجموعتين جميعها تقع ضمن فضاء حوض المتوسط (3) ، و بتفكك الاتحاد السوفيتي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول فرض هيمنتها على الشرق الأوسط ، فكان احتلال العراق عام 1991 كذريعة للتحكم و السيطرة على المنطقة ، و هو ما جسده انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في كل من (الكويت ، سلطنة عمان ، البحرين ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة، تركيا و إسرائيل) ، إذ شكلت هذه القواعد هاجس للدول الفاعلة ، لما تمثله من تهديد لمصالحهم و على رأسها إيران ، إذ كانت دائما تنعت الولايات المتحدة الأمريكية بالشيطان الأكبر ، وهو ما أدى تزايد الأهمية الأمنية للمنطقة على أنها منطقة مصدرة للإرهاب ، إضافة إلى مسألة الانتشار النووي ,وأسلحة الدمار الشامل ، التي أصبحت من المسائل المهمة التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي ، كما تعد المنطقة من أكثر المناطق توترا و حروبا إذ كانت مسرحا لأكثر من عشرة حروب في اقل من 70 سنة، و هو ما جعلها اكبر مستورد للسلاح التقليدي و المعدات بنسبة 32 % .(4)

ثانيا : مقومات السياسة الخارجية التركية

.

يعد موضوع السياسة الخارجية التركية من المواضيع الهامة والمثيرة للجدل ، النقاش ، والتحليل لأنها ببساطة تعبر عن صورة مجسدة لمعالم الدولة ، أو بالأحرى السلوكات السياسية العامة للدولة المبينة

هي الأخرى على مجموعة من المحددات التي تعد بمثابة مقومات ومرتكزات مرشدة وموجهة للسلوك الخارجي للوحدات الدولية والتي نذكر على سبيل الحصر منها ، الموقع الجغرافي ، والمورد البشري ودور النسق العقائدي لصانع القرار الخارجي ، وكل هذا وناهيك عن تفاعل هذه العوامل مجتمعة ، أو هذه المحددات مع البيئة الخارجية لتكتمل بعد ذلك الإيحاءات النهائية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية ، سواء اتسمت بالقوة والهيمنة ، السيطرة وبسط النفوذ ، أو امتازت بالضعف والإذعان الهشاشة والتبعية .

وفي هذا السياق فان الحديث عن السياسة الخارجية التركية خاصة بعد الإعلان الرسمي للجمهورية

و إلى غاية اليوم يجعلنا نتوقف قليلا عند تاريخ هذا البلد الذي صنع ولا يزال يصنع الحدث ، بلد المتناقضات أو كما كنى عليه بمصطلح الجمهورية الحائرة ، فدولة تركيا تزخر بقدرات داخلية هائلة وثمينة كان لابد من حسن استغلالها حتى يتسنى لها الارتقاء مبكرا بمصاف القوى الكبرى ، لكن يشاء القدر وتشاء الصدف أن يشهد هذا البلد عاصفة وزلزالا سياسيا عصف بكيانه اعصارن الأول : تمثل في النزاع السلطوي بين ما هو مدني و بين ما هو عسكري والثاني: تجسد في الصراع بين من ينادي بالتيار الإسلامي والأخر الذي يناشد بالأصولية العلمانية، ليعود النصر للنزعة العسكرية ولتتجسد بعد ذلك معالم العلمانية الاتاتوركية ، ولينعكس كل هذا على السياسة الخارجية التركية والتي اتسمت منذ تأسيس الجمهورية والى غاية عقد التسعينات بسياسة خارجية أحادية التوجه نحو الغرب، سياسة خارجية أقل ما يقال عنها بأنها سياسة سلبية ، جامدة ناجمة عن توليفة عقائدية اتاتوركية فضلت فيها آنذاك النخبة السياسية العسكرية التركية رفع شعار السلام في الداخل والسلام في العالم ، ليستمر الحال على حاله إلى حين تفجر بعض الأحداث السياسية التي حملت في ثنايا طياتها بزوغ بعض المتغيرات التي ألقت هي الأخرى بظلالها تأثيرا على العملية السياسية على المستوى الداخلي بصفة خاصة وعلى المستوى الخارجي بصفة عامة ، ألا وهي ميلاد ما يسمى بحزب العدالة والتنمية هذا الأخير الذي استطاع من خلال عمل دؤب ، وصبر طويل ، و مسار سياسيا عصيب مرير حافلا بحنكة وخبرة قياداته ، أن يغير مجرى الحياة السياسية التركية على كافة الأصعدة سواء على المستوى المحلي : من خلال إبعاد المؤسسة العسكرية عن الساحة السياسية من ثمة إرجاع السيطرة للمدنين ، أو على المستوى الإقليمي من خلال التوظيف الجيد لمفهوم حسن الجوار خاصة مع العرب والقوقاز وشرق الأوسط ، أو على الصعيد الدولي من خلال حجز مكانة دولية محترمة كانت وليدة جهود نخبوية ذات تفكير استراتيجي بعيد المدى ، أين تم التخلي عن مفهوم الجسر والانتقال لمفهوم أخر وهو تصفير المشكلات وما يعني ذلك من سلوك خارجي نشط ، وأسلوب دبلوماسي فعال ، و تسجيل تواجد دولي قوي ومستمر.

أ- **المقومات الجيوبولتكية :** يعد مقوم الجغرافيا السياسية أحد أهم الدعائم التي يرتكز عليه صانع القرار الخارجي لدولة ما لتوجيه سياسة بلده الخارجية ، حيث يساهم هذا الإدراك والوعي التام المنبثق من استغلال ما هو كائن من إمكانات مادية خاصة ما تعلق بالموقع الاستراتيجي للبلد ،من جهة المساهمة في إكساب هذا الأخير القوة الفعلية للوحدة الدولية إقليميا ودوليا ، ومن جهة أخرى يسهل للدولة الدخول في علاقات تعاونية وصراعية في نفس الوقت .

وبناء عليه تتربع تركيا على مساحة قدرها 779542كم مربع ، فهذه المساحة الشاسعة تخومها حدود تلامس معالمها الجغرافيا على النحوي الأتي

ذكره : من الشمال الغربي بلغاريا واليونان ، ومن الشمال البحر الأسود ، ومن الشمال الشرقي جورجيا وأرمينيا ، ومن الشرق كل من إيران وإقليم ناكسيفان الأذربيجاني ، ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط ، ومن الغرب بحر ايجة .(5)

أي من خلال هذه التوليفة الحدودية نلاحظ أن تركيا تجاور ثماني 08 دول عبر الأطوال الحدودية التالية : طول الحدود مع أرمينيا 268كم ، طول الحدود مع أذربيجان 09كم ، طول الحدود مع بلغاريا 240كم ، طول الحدود مع جورجيا 252 كم، طول الحدود مع اليونان 206كم ، طول الحدود مع إيران 499كم ، طول الحدود مع العراق ، 331كم ، طول الحدود مع سوريا822كم.

أما الحدود الساحلية 7200كم ، والمياه الإقليمية في بحر ايجة 6أميال،والبحر المتوسط 12ميلا والبحر الأسود 12ميلا .(6)

جدول رقم 01: أطوال الحدود البرية و البحرية لتركيا .

الدولة	أرمينيا	أذربيجان	بلغاريا	جورجيا	اليونان	إيران	العراق	سوريا	الحدود
طول الحدود	268	9	240	252	206	499	331	822	7200

المصدر:عقيل سعيد محفوض ، ص ، 76.

بناء على ما تقدم يمكن أن نلخص بأن الحدود الجغرافية التي تحوزها الآن تركيا هي امتداد لتطور تاريخي صراعي عسكري طويل ، خاذته الدولة العثمانية منذ زمن عثمان ابن ارطغل إلى غاية تأسيس الجمهورية على يد كمال أتاتورك ، أين الحدود المرسى عليها الآن جاءت وليدة كفاح نضال عسكري بحت كلل بموقع استراتيجي هام ، جعل في الماضي ، وسيجعل تركيا في المستقبل القريب من تكون قوة عالمية على كافة المقاييس ويكفي في هذا الجانب وبلغة الجغرافيا السياسية أن نزكي تركيا لان تكون قوة محورية وإقليمية لكونها تتوسط قارتين وتجاور ثماني دول ، قوة مائية لتحكمها في ثلاث مضايق وممرات مائية هامة ، وقوة بحرية لحدودها الساحلية .

ب- **المقومات الديموغرافية** : يعد المقوم السكاني أحد أهم المقومات الدافعة والمحفزة نحو بلوغ خطوات متقدمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية الشاملة ، وكيف لا وهو المتسم بالحيوية البيولوجية والعطاء والفاعلية الاجتماعية ، وفي هذا السياق يقدر إجمالي سكان الجمهورية التركية حسب تقديرات سنة 2002 (44.8 مليون) ساكن ، غير أنها وحسب إحصائيات وتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، من المتوقع أن يصل معدل سكان تركيا سنة 2015 (82.1مليون) أي بزيادة سكانية تصل إلى معدل 20% (7) ، فهذا هذا الكم الهائل من السكان ، وفي حالة ما سمح لتركيا مستقبلا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، سيجعل منها الدولة رقم واحد لأنها البلد الأكثر كثافة سكانية من ثمة سينجر عن هذا المؤثر نقلا سياسيا يوازي هذه الكثافة في البرلمان واللجان الأخرى ، وبالتالي سيفوق الثقل الذي تتمتع بدول كبرى كفرنسا ألمانيا ، وايطاليا ، هذا وفضلا عن ما سيتمتع به الساكن التركي من حرية التنقل والإقامة، و من ثمة سيجتاح حوالي عشرة ملاين عنصرا تركيا أوربا ، هذا وما يعنيه ذلك من تبيعات ستعود بالفائدة الايجابية لدولة الأمة وفي شتى الأصعدة وكافة المجالات. (8)

ج- **مقوم المورد الطبيعي** : تعتبر تركيا وبشهادة الجميع بلد يتسم بوفرة الموارد الطبيعية خاصة ما تتعلق بأهم موردين تفتقرهما باقي الدول المجاور لها ، ألا وهما المياه والغذاء في حينها أن تعوز موردين آخرين هامين وضروريين للانتعاش الاقتصادي على المستوى المحلي بالدرجة الاولى، وعلى مستوى التجارة الخارجية بدرجة ثانية ، وعليه

فتركيا تتمتع بموارد طبيعية وثروات معدنية وبمساحات شاسعة إضافة كما أسلفنا الذكر موقع مميز ، كل هذا أعطى دافع معنوي للاقتصاد التركي بان يتسم بالتركيب والتعقيد ، لكونه ينطلق من التكامل ليخلص للاندماج ، ولعل ما يؤكد صحة كلامنا ، هو أن هذا البلد يتمتع باكتفاء ذاتي من الناحية الزراعية ، فهو يحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج البندق والمشمش والتين ، أما من الناحية الصناعية فهو يحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الزجاج المسطح ، وتقع ضمن الخماسي العالمي الأول في إنتاج الذهب ، والثماني العالمي الأول في صناعة وبناء السفن . (9)

وعليه نخلص إلى القول أن بلد المفارقات العجيبة تستمر غرائبه كلما بحثنا في مجال وجدنا مفارقات تعد نقطة وضعف الدولة في أن واحد ، فتركيا غنية بالمورد الطبيعة ، لكنها فقيرة في نفس الوقت خاصة وأنها تفتقر لأهم موردين يضمان تواجد القوي المسرح الدولية ، فيتحولان بها من وحدة دولية تابعة ، إلى أخرى متغيرة ضاغطة مسيطرة ونافذة ، ألا وهما موردي الغاز والبترول ، لكن هذا لم يمكن صانع القرار التركي من الاستثمار في ما هو كائن ، والسعي في نفسي الوقت للتطلع لما يجب أن يكون .

د - المقوم الاقتصادي والعسكري .

1 - المقوم الاقتصادي : لعب الحلم التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي دورا كبير في حصد الاقتصاد التركي مراتب مشرفة ضمن الاقتصاديات العالمية ، إذ أضحى يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا ، كيف لا وهو واحد من أهم وأكبر الاقتصاديات في البلقان والشرق الأوسط ، بحيث وصل الدخل القومي به حوالي 240 مليار دولار عام 2003 ، أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد تخطى حجم التجارة الخارجية حاجز 100مليار دولار في عام 2008 ، بينما وصل نصيب الفرد من الدخل القومي حوالي 10 ألاف و67 دولا (10)، ولعل هذا الارتفاع في المعدلات المسجل يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى للسياسة الرشيدة لقيادي حزب العدالة والتنمية والتي انعكست على الجانب الاقتصادي ليتمخض عنها النتائج التالية :

*ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف.

*ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين .

*ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من 75% إلى 80%.

*ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة المذكورة بنسبة 300% أما استمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت إلى نسبة 100%.

*ارتفاع نسبة الاستهلاك لتصل 39%،و22% في القطاع الحكومي

*انخفاض عجز الموازنة العامة من الناتج القومي من 16.5%إلى اقل من2%.(11)

2 - المقوم العسكري : إن القوة العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم ، وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب ، إن القدرة العسكرية لبلد ما كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة ، تتحدد بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية مما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات تؤثر المقاييس الأمينة للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية ونقلها ، وتحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية السياسية. (12)

-وفي هذا السياق تقبع القوات التركية المسلحة ، أو بالأحرى الجيش التركي في المراتب الأولى عالميا من تعداد الجيوش ، بحيث يعد أكبر ثاني جيش في حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وثامن اكبر جيش عالميا باحتياطي بلغ تعداد الإجمالي حولي 308ألف جندي (13) ،

كيف لا وقد وصل عدد الأشخاص الموائمين للخدمة العسكرية في تركيا حوالي 12 مليون ، بينما وصل عدد من يدخل سن التجنيد 680ألف كل عام ، بينما يتوزع حوالي 515100شخص يؤدون الخدمة العسكرية على اصناف القوات المسلحة بين 402000للقوات البرية و60100للجوية ، و53000للبحرية ، هذا وكما يمكن للجيش أن يجند 378700من المواطنين المؤهلين للأعمال العسكرية عند الضرورة ، ولدى الأتراك أيضا 40الف جندي في قبرص التركية وحوالي3000جندي يعملون في إطار عمليات الأمم المتحدة (الناتو) . (14)

الجدول رقم :02 يوضح الأسلحة الرئيسية لدى الجيش التركي .

السلاح	دبابات قتال رئيسية	المدفعية	الطائرات المقاتلة	طائرات هيلوكوبتر
1990	3714	4191	163	273
1994	4919	4275	174	262
1998	4205	4274	168	291
2002	4205	2990	168	534

المصدر عقيل سعيد محفوض،ص ،170.

-وبهذا نجد أن تركيا قد اهتمت بتطوير قدراتها العسكرية ، حيث سجلت تواجدها كحليف لعدة منظمات دولية ذات طابع أمني كالناتو مثلا ، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أنها بنت علاقات إستراتيجية متينة مع دول صديقة كإسرائيل مثلا ، ومن هنا ومن خلال هذه التركيبة العسكرية يتبين أن هذا البلد أضحى يتمتع بقاعدة لوجستية متقدمة ، وذات موقع استراتيجي مهم وقريب من مسرح العمليات العسكرية في الشرق الأوسط ، وأصبح له أيضا القدرة على أداء دور إقليمي عسكري. (15)

ثالثا : مرتكزات الإستراتيجية الإيرانية .

تملك إيران المقومات الأساسية للقيام بأداء دور إقليمي فعال في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك استنادا إلى موقع استراتيجي بالغ الأهمية و إلى قوة ديموغرافية فعالة ، و امتداد تاريخي ضارب في القدم ، وتأثير معنوي كبير على دول الجوار ، الأمر الذي جعل إيران دولة مفتاحية و محورية في المنطقة ، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام 2002 ، و مع تصاعد الأزمة الأمريكية العراقية وانتهائها باحتلال العراق سنة 2003 ، كما حرصت إيران على تطوير علاقاتها مع دول المنطقة ، فعملت على إحداث توافق في المواقف مع الدول المجاورة للعراق بعد سقوط نظام الحكم فيه ، فشكلت محورا جديدا ضم كل من سورية و حزب الله و حركة المقاومة الإسلامية حماس ، لمواجهة التحديات الجديدة ، ومع تزايد موجة التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط التي بدأت بدول الجوار المؤثرة ، أعقبتها ما سمي بثورات الربيع العربي الذي أظهرت الارتباك الإيراني في التعامل مع هذه المعطيات الجديدة .

أ – **طبيعة النظام السياسي الإيراني** : نشأت مؤسسات النظام الإيراني وتشكلت على شرعية وعدت بتحقيق نظام إسلامي يجمع بين الديمقراطية والإسلام، وجعل هذه المؤسسات والهيئات أدوات وآليات مناسبة لتنفيذ أحكام المذهب الشيعي .وهكذا، تشكلت مؤسسات وهيئات النظام والمرافق العامة ضمن متلازمتي :الجمهورية والإسلام ، ومع اكتمال صيرورة النظام بدأ هذا التناسق يواجه صعوبات أدت إلى جعل ديمومته أمرا في غاية الصعوبة .إذ أدت هذه

الصياغة الملفقة إلى حصر السلطة في ولاية الفقيه والمتمثلة في القيادة الدينية، وتحديد التوجهات والسياسات، فضلا عن تكريس أنماط معينة من ممارسات السلطة التي تستند إلى قاعدة اجتماعية حيث القيمة العليا للمبادئ والتعاليم الدينية، مما أدى إلى ابتلاع الدولة والمجتمع .فالدولة هنا تستند إلى جانب واحد وهو السلطة، من دون جانب الأمة، فأصبح الولي الفقيه كأنه معين من قبل الله، فتجاوزت صلاحياته كل حدود، فلا يحق للأمة أن تنتقده أو تعصى أوامره أو تخلع طاعته .كل ذلك في عصر الديمقراطية والحداثة السياسية المستندة إلى إطار مرجعي وفلسفي يقوم على البنية المعرفية، وثورتي الإعلام والاتصالات، وهو ما جعل هذه الصياغة كأنها تعمل ضد منطق العصر وصيرورة التاريخ في الوجود المتجه صوب العقل والحرية .وتؤدي هذه التركيبة المعقدة إلى حالة دائمة من التوتر بين الدولة والمجتمع تتخللها حالة من الانقسامات السياسية العميقة .لذا تلجأ الطبقة الحاكمة إلى إنهاء حالة التوتر وتصديرها إلى خارج حدودها حتى تحافظ على كيانها وألا يرتد هذا التوتر إلى تدمير ذاتي يؤدي إلى انهيار النظام الحاكم الذي يستند إلى أيديولوجية ولاية الفقيه (16) .

إن رئيس الدولة يمثل أعلى منصب بعد القائد (الولي الفقيه)، فالرئيس ليس المرجع الوحيد الذي يقرر سياسات الدولة كما هو معروف في بعض الدول، وهذا ما يجعل من الصعب فهم عملية صنع القرار الخارجي إلا من خلال فهم فلسفة النظام الإيراني الذي يعتمد على نظرية الولي الفقيه .وقد وضحت المادة (111) من الدستور وظائف القائد العام وصلاحياته، حيث يتعين عليه وضع السياسات العامة للدولة بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويعتبر هو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، و يخول له الدستور عزل وقبول استقالة بعض القيادات العليا،وله صلاحية إقرار منصب الرئيس،وان لزم عزله،بعد التشاور مع مجلس الشورى والمحكمة (17) .

منطق عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية يؤكد دائما الرجوع إلى البراغماتية لذلك فإن النظام السياسي في إيران يشبه إلى حد كبير النظام السياسي الإسرائيلي، فهو من الناحية النظرية يغلب عليه الطابع الديني الأيديولوجي، ولكنه من الناحية العملية يغلب المصلحة على الأيديولوجيا في العديد من القضايا التي تربط مصالحه بالخارج والتي تكون نابعة من ضغوطات مجتمعية داخلية تؤثر على سياساته الخارجية.(18)

ويتبين مما سبق الشخصية الحقيقية لنظام الجمهورية الإسلامية التي تقوم على أيديولوجية ذات صبغة دينية إسلامية شيعية تمزج التوجهات والطموحات التاريخية والسياسية و الجغرافية مع المبادئ الأممية التي تقوم عليها ولاية الفقيه .كما أن التدخل الإيراني في شؤون دول الخليج هو من الأولويات في السياسة الخارجية الإيرانية ، و إلا فهي تصبح مقصرة في واجباتها الدستورية وبذلك تستحق الجزاء والعقاب .إن هذا البعد التوسعي الأممي لنشاط السياسة الخارجية الإيرانية وتدخلها هنا وهناك، يشير إلى بناء إيران الدولة المعاصرة القوية المالكة لزمام أمورها، من خلال امتلاك أدوات القوة من علم وتكنولوجيا وصناعة بغية تحقيق الهيبة والمكانة . ولذلك فإن التدخل والتوسع وتحقيق الهيبة وامتلاك ناصية القوة ترمي أولا إلى تأمين وتوفير القدرات والطاقات والإمكانات اللازمة لتقوية إيران الدولة الوطنية

ب- **المحدد الاجتماعي** : ثمة تأثير قوي في إيران لتيارين مهمين هما :التيار الإصلاحي والتيار المحافظ، واختلاف هذين التيارين يشكل عامل ضغط كبير على تنفيذ السياسات الإيرانية، حيث أن سيطرة تيار المحافظين على السلطة يؤدي إلى انتهاج سياسة خارجية عدائية، أما في حالة سيطرة التيار الإصلاحي فإنه ينتهج سياسة خارجية معتدلة (19)،

وتؤثر مثل هذه المنافسة الداخلية على سلوك إيران الخارجي في المجالين، الإقليمي والدولي، فوصول الرئيس أحمدي نجاد إلى الحكم عام 2005 زاد من تشدد السياسة الإيرانية ، وهذا ما أفرز نوعا من الاحتجاجات الداخلية التي باتت تؤثر على الرئيس وتوجهاته، كما أدت التطورات التي شهدها الداخل الإيراني إلى ظهور انقسامات داخل التيار المحافظ نفسه، فبرز المحافظون البراغماتيون بزعامة هاشمي رفسنجاني والذين يرون بأن السياسة الإيرانية الجديدة قلبت العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى في مجال السياسة الخارجية، مما تسبب في حدوث خسائر كبيرة للنظام، ويساند هذا التيار الجديد التيار الإصلاحي خاصة فيما يتعلق بصلاحيات الفقيه التي باتت تقيدهم ويطالبون بجعل القيادة جماعية وذات مدة محدودة، وكل هذه التطورات الداخلية يمكن أن تؤثر على النظام الإيراني مما يجعله يتخذ إجراءات تناسب وترضي مطالب هذه الجماعات .

ج- المحدد الاقتصادي : لقد شكل المتغير الاقتصادي عنصرا مؤثرا في صنع ا لقرار الخارجي لإيران ، ويرجع ذلك إلى ما يمثله هذا العنصر من أهمية، حيث يعتبر العنصر الأساسي للدولة، وازدادت أهميته في عالم ما بعد الحرب الباردة مع انتشار أفكار الاعتماد المتبادل والتكامل والانفتاح الاقتصادي .ويؤكد لويد جنسن على أهمية العوامل الاقتصادية و تأثيراتها في السياسة الخارجية بأشكال مختلفة، وهذا ما يعكس تأثير العامل الاقتصادي في إيران على قراراتها الخارجية وعلاقاتها بالوحدات السياسية، فالمشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها إيران بعد حربها مع العراق شكلت منعرجا هاما في أدائها الخارجي، وعلى هذا الأساس بدا الإدراك الإيراني يتجه إلى التنسيق في السياسات الاقتصادية، وفتح باب الحوار مع الدول الأخرى (20).

وتعد القدرات الاقتصادية من المعايير الرئيسية المشكلة للقوة القومية، وفي هذا الصدد فإن نظرة إلى المحددات الاقتصادية مثل إجمالي الدخل القومي، ودخل الفرد، و ا لإنتاج الصناعي و الزراعي من الناحية الكمية والكيفية ووفرة الثروات الطبيعية سوف نجد أنها من العوامل التي تحظى بأهمية كبيرة لدى صانعي القرار الإيراني من أجل بناء دولة قوية وبسبب إمكاناتها الاقتصادية الكبيرة، تعد إيران في أفضل وضع يسمح لها بتلبية طلبات أسواق المنطقة، وخلق فرص اقتصادية لشركات التجارة الإيرانية وكذلك الصناعات الصاعدة .إن نقل مصادر الطاقة، والوضع الجيوسياسي لخطوط الأنابيب والعديد من مصادر نقل الطاقة وكذلك تلبية الاحتياجات الاقتصادية لأسواق المنطقة في كل من أفغانستان، العراق، سوريا والخليج العربي كلها عوامل مهمة للوجود الإقليمي الإيراني .إن هذا النشاط الاقتصادي الكبير يتطلب سياسة خارجية براغماتية لتأسيس علاقات استراتيجية وسياسية وثيقة مع الحكومات المجاورة (21).

رابعا : بؤر التوتر بين تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط.

01-القضية السورية :تعود الجذور التاريخية لهذه المسألة إلى ذلك الحلم السياسي والمطلب الشعبي الذي رفع المتظاهرون السوريون رايته عبر شوارع و أحياء كبرى المدن السورية متطلعين للتعبير عن حقوقهم السياسية ببلورة نظام برلماني تنتجه انتخابات حرة ونزيهة ، غير أنه و بين الحلم و الواقع المتعطش للسلطة، وجد هؤلاء أنفسهم في دوامة عاصفة استبداد واستنكار، قمع واضطهاد ليتحول المطلب الديمقراطي إلى حرب أهلية دفع ثمنها غاليا أطفال صغار وكهول كبار ، وبهذا بات الوضع

السياسي الأرعن في سوريا ملاذ المعارضة داخلية ، ومحل أطماع الوحدات السياسية الإقليمية والدولية ، كيف لا ولقد تباينت وتصادمت وتعارضت وجهات النظر الدولية والإقليمية حول القضية السورية خاصة بين الأهداف التركية والإستراتجية الإيرانية ، فبين مؤيد ومعارض بات الوضع في سوريا المزدرى يحاكي التقهقر ، الهشاشة والضعف.(22).

أ- **موقف تركيا من القضية السورية** :في البداية يجب أن ننوه لواقع حال طبيعة العلاقة التي تربط البلدين ، إذ اتسمت العلاقة بين تركيا وسوريا منذ عقد العشرينات إلى نهاية عقد التسعينات بالتأزم والتوتر والانفصام ، وكان السب الرئيس في ذلك وجود قضايا مشتركة دعت الطرفين في بعض الأحيان ونظرا لتباين وجهات النظر وتعارض المصالح الوطنية الوشوك للدخول في صراع ونزاع وحروب ، خاصة في ما تعلق بقضية اسكندرون ، الأكراد ، والمياه ، لكن ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في سنة 2003 ، وانطلاقا من المبدأ المعتمد في سياسته الخارجية والمتمثل في تصفير المشكلات ، دخلت العلاقات السورية التركية إلى حيزا جديد ألا وهو التقارب والتعاون ولقد ظهر جليا بإنشاء مجلس تعاون استراتيجي إذ وصل الطرفين في هذا الشأن إلى عقد حوالي 56 اتفاقية تعاون وشراكة وذلك بالتنسيق المنظم والعالي في شتى المجالات ، وبهذا أضحت سورية ذات أهمية قصوى بالنسبة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ، بما أن منطق المصلحة الوطنية يقر بمبدأ خارجي الحامل في متنه :"لا توجد صداقات دائمة ، ولا توجد عدوات دائمة ، وإنما توجد مصالح دائمة " ومع اندلاع الحراك الشعبي في سوريا أخلت تركيا بالتزاماتها الدولية مع سوريا جانحة لدعم حق الشعب السوري بالتظاهر ، ومن ثمة مطالبة النظام السياسي القائم بضرورة إجراء إصلاحات تشريعية ودستورية وسياسية جوهرية بما يخدم الصالح العام ، وبهذا تفاوت المواقف التركية حيال الأزمة السورية وفقا للمراحل التالية :

ت- ***مرحلة النصح والإرشاد**: شهدت هذه المرحلة خطابا تركيا لنظيره السوري يحمل في طياته المطالبة بإصلاح مرن وسلس مع وعود الجانب التركي بتوفير كل ما يستلزم لذلك .

ث- ***مرحلة إعادة تقييم الوضع** : اتسمت هذه المرحلة بالتصعيد والتأزم ، إذ أعلن النظام السوري رفع حالة الطوارئ لينفذ بذلك سياسته البطشية والقمعية ، والتي لاقت استنكار واستنفارا تركيا ودعوة إلى تهدئة الأوضاع والاتجاه صوب الطرق السلمية لتجاوز الأزمة خوفا من انتقال العدوى لباقي الدول المجاورة .

ج- ***مرحلة التحول والضغط**: اتجه الطرف التركي للعب ورقة الضغط بفرض نسق التغيير المنشود وذلك بمطالبة بشار الأسد بالرضوخ للمطالب الشعبية المتطلعة لتحول سياسي تكفله مبادئ ديمقراطية سمحاء .

ح- -وبهذا نخلص أن تركيا متخوفة جدا من تعقد وتشابك وتأزم الأوضاع في سوريا لأنه في حالة استمرار الأسد في أساليبه المنتهجة والمتسمة بالديكتاتورية فإن رياح الفوضى ستستهدف الأمن القومي التركي بالدرجة الأولى ، وبدرجة أكبر مشروع تركيا في منطقة الشرق الأوسط القائم على الانفتاح وتحقيق الاستقرار في محيطها الأوسطي ، ومن ثم فشل تجسيد سياسة تصفير المشكلات يأتي هذا التخوف في

ظل التنافس الإيراني على المنطقة ودعمه الدائم والمطلق للنظام القائم في سوريا . (23)

ب- **موقف إيران من القضية السورية** .

بالرجوع إلى ماضي العلاقة بين البلدين ، نجد أن هذه الأخيرة كانت ولا تزال تتسم بالتحالف خاصة ضد الكيان الصهويني ، فسوريا تبلغ من الأهمية الإستراتجية القصوى لإيران لكون حلقة وصل تربط لبنان ذي الأهمية بالنسبة للإستراتجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط (24)، وبهذا ترى إيران بأن سوريا مستهدفة من الغرب لأسباب تتعلق بتحالفها معها ، وكما يرى الإيرانيون أيضا بأنهم مستهدفون من تغيرات محتملة في سورية تكون معادية لإيران وحزب الله في لبنان ، وعليه تجلى الموقف الإيراني من القضية في النقاط التالية :

*الاحتجاجات في سوريا نسخة مزيفة للثورات العربية ، وأنها من صنع الولايات المتحدة الأمريكية .

*دعم سورية لمواجهة الاستهداف الغربي المصلحي الخارجي .

*التحذير من الفراغ السياسي في سوريا ، لأن الفراغ في سورية ستكون له عواقب وخيمة على الدول المجاورة .

وعليه فإن إيران لا تخفي قط دعمها المطلق للنظام السوري ، حيث دافعت عنه بشراسة داعية المجتمع الدولي الابتعاد عن تزيف الأحداث والوقائع والابتعاد كثيرا عن الأزمة ، ومؤكدة أن سوريا ستحل الأزمة بنفسها . (25)

-وبهذا نخلص للقول بان هناك إتفاق بين تركيا وايران وتعارض في نفس الوقت حول القضية السورية ، بحيث تظهر ملاح الاتفاق في كون الطرفين يجتمعان للتأكيد أن ما يحدث في سوريا هو حراك شعبي ، فتركيا ترى أنه جدير بسوريا الاهتمام به والاستجابة له بينما إيران تراه مؤامرة على استقرار سوريا (26)، وعليه وجهات النظر تختلف والمصالح الوطنية تتضارب وسوريا تتجه نحوى ما يسمى بالدولة المارقة والفاشلة و الشعب هو الضحية ، وفي المقابل العدوى ستنتقل إلى دولة عربية أخرى .

02- **المسألة الكردية : تعد المسألة الكردية من** أهم القضايا التي تشغل بال تركيا وإيران في علاقاتهما لوجود أقلية كردية في كلا الدولتين وظهور حركات عصيان كردية ضد حكومتيهما، وفي الوقت الذي حصل فيه الأكراد في العراق على حقوقهم لا يزال أكراد تركيا و إيران محرومون من هذه الحقوق .إن ظهور إقليم فدرالي كردي في شمال العراق أو إثارة موضوع قيام دولة مستقلة في شمال العراق يقلق كثيرا هاتين الحكومتين خشية من انتقال الأمر إلى أكرادهما مما كان حافزا للحكومة التركية إلى مزيد من التعاون والتنسيق مع إيران وحتى سوريا حيث تعيش فيها أقلية كردية ستتأثر حتما بالوضع العراقي واحتمالاته المستقبلية، إن الحكومة التركية شعرت بورطة كبيرة في إقامة علاقات مع أكراد العراق في ظل النظام السابق بل ومساعدتهم في حماية أنفسهم، حيث كانت الطائرات الأمريكية قبل احتلال العراق تنطلق عام 1991 من قاعدة انجرليك في جنوب تركيا لمنع الجيش العراقي من الاقتراب من شمال خط العرض 38 ، وسعت تركيا في الوقت نفسه إلى التواصل مع أكراد العراق لضمان مستقبل العلاقة معهم، ولكي لا يكون أكراد تركيا في الخندق المعادي لها في مساعيها الرامية لإيجاد الحلول لأكراد العراق،(27) إن ما يقلق الحكومة التركية هو انطلاق نشاطات حزب العمال الكردستاني PKK من كردستان العراق لاسيما بعد الاحتلال .

إذ تخشى الحكومة التركية من نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق، وتعده اكبر تهديد أمني بالنسبة لها خشية من قيام دولة كردية محتملة في شمال العراق . وأظهرت تركيا في هذا الإطار عدم رضاها عن التحالف الوثيق بين الولايات المتحدة و أكراد العراق مما دفعها إلى توثيق علاقاتها مع إيران التي يقوم فيها حزب العمال

الكردستاني PJAK بنشاطات، ويشن الهجمات على مراكز شرطتها الحدودية الأمر الذي دفع كل من تركيا و إيران إلى زيادة التقارب بينهما، ولأول مرة في تاريخ البلدين تحدث عمليات عسكرية مشتركة بينهما . (28)

والحق أن التداخل الأمني بين الدول المتجاورة وحق كل بلد في المنطقة في تحقيق أمنه، يدفع هذه الدول إلى التعاون فيما بينها أحيانا أو التباعد عن بعضها البعض أحيانا أخرى ، وتركيا و إيران جارتان تربطهما حدود مشتركة تزيد مسافتها عن خمسمائة كيلومتر وكل منهما لها ثقلها في المنطقة .وعلى الرغم من أن المشكلة الكردية تشكل مثلثاً بين سوريا و إيران وتركيا إلا أن القلق التركي هو الأكبر لان نشاطات حزب العمال الكردي في تركيا أوسع واكبر وتشمل منطقة واسعة منها، لذلك كان لا بد للقادة الأتراك بعد معاناتهم الكبيرة من هذه المشكلة من أن يبحثوا عن حلفاء لهم لمواجهتها. (29) وإذ ترى تركيا أن أي تحول يؤدي إلى إضعاف إيران سيمهد الطريق أمام قيام دولة كردستان، فقد دفعها هذا القلق لمعارضة أي هجوم ضد إيران بشكل علني .وشعرت طهران بهذا القلق التركي وقامت باتخاذ عدة خطوات من شأنها إبداء حسن نواياها تجاه تركيا، وكان أهمها توقيع معاهدة أمنية بين البلدين في 21 فيفري 2006 لزيادة حجم التعاون الأمني والعسكري بينهما ومواجهة الإرهاب . ورحبت تركيا بالهجمات الإيرانية ضد مواقع حزب العمال الكردي في شمال العراق رغم أن هذه الهجمات أثارت اعتراض الحكومة العراقية (30) . ويرى البعض أن تركيا تشعر بالندم على تشجيعها لأكراد العراق على تكوين نواة دولة كردية حينما وافقت على حمايتهم بإقامة منطقة الحظر الجوي في شمال العراق بواسطة طائرات أمريكية وبريطانية تنطلق من قاعدة انجرليك الجوية في العام1991 . وجاءت موافقة تركيا على ذلك ليقوم أكراد العراق الذين استفادوا من منطقة حظر الطيران بمنع أي وجود مسلح لعناصر حزب PKK وعدم جعل المنطقة ملاذاً لهم أو بناء قواعد فيها ضد تركيا .وقد ضمنت الولايات المتحدة اتفاق الزعيمين الكرديين بشأن المشاركة في سلطة كردستان العراق في إطار دولة فدرالية .لكن حكومة بلند أجويد رفضت هذا الاتفاق خشية من تقسيم الأراضي العراقية مما يؤدي إلى قيام سلطة كردية عراقية تؤثر سلباً على مشكلتها الكردية .

الخاتمة : شهدت منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة مجموعة من التحولات و التغيرات ، و قد أسفرت تداعيات الأزمات المتعاقبة و الأحداث التي شهدتها المنطقة عن تغير في طبيعة الاستراتيجيات المتبعة من الدول الإقليمية المحورية ،جراء تعقيد و تشابك نوعية الصراعات و تبدل في محاور النزاع الرئيسية ، و تلاشي الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي و التأثير الخارجي ، و إضعاف الدور المحلي و تزايد الدور الإقليمي و تبلور التحالفات المتعارضة التي تتبناها القوى الدولية و الإقليمية المتنافسة ، بعد أن تزايدت أهمية الاعتبارات الطائفية و المذهبية على قضايا المنطقة ، و كنتيجة مباشرة لحالة عدم الاستقرار الذي يميز المنطقة برزت ازدواجية المشروع الإيراني ، حيث ظهر بوجه تدخلي في العراق و الخليج العربي ، و بوجه داعم للقضية الفلسطينية و المقاومة اللبنانية ، و بمنظور نفعي براغماتي تجاه الأزمة السورية ، فقد سعت إيران للتدخل باستمرار لبسط سيطرتها على المرجعية الشيعية الموجودة في النجف ، و هو انعكاس لتنامي الروح القومية الإيرانية الاستعلائية تجاه العرب ، بغية السعي الحثيث للهيمنة و السيطرة على المنطقة ، لكن في مقابل ذلك اصطدم هذا المشروع بالمقاربة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال تبني مبدأ العمق الاستراتيجي و الاتجاه نحو الشرق (كبديل لرفض الاتحاد الأوروبي المبادرات التركية للانضمام)، و سياسة تصفير المشكلات ، مع التركيز على استخدام القوة الناعمة كأسلوب للسياسة الخارجية التركية ، منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى سدة الحكم

في الجمهورية ، للانتقال من سياسة التبعية للغرب إلى سياسة خارجية نشطة تؤدي دورا فعالا في القضايا الإقليمية و الدولية ، تخوفا من التحديات الجديدة التي تشهدها المنطقة ، سواء كمنطقة مصدرة للإرهاب (ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام – داعش-) ، أو كمنطقة تشهد احتدام الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الفدرالية .

الهوامش :

1- فتحي احمد ، الشرق الاوسط و اهميته الاقتصادية و الجيوبوليتيكية، مركز الزيتونة للدراسات السياسية ، **مجلة دراسات استراتيجية** ، العدد8 ، جويلية 2008 ، ص 4.

2- مجدي عبد الحق ، الاهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط ، **مجلة دراسات شرق اوسطية** ، مركز الشرق الاوسط للدراسات ، عمان ، العدد 56، صيف 2011، ص 8.

3- حيدر علي حسين ، الصراع في الشرق الاوسط و خارطة التوازنات المقبلة ،**مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية** ، بغداد ، العدد 41، ص ص 34- 36 .

4- ايلاف نوفل احمد العكيدي ،**الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط و اثرها على العلاقات الروسية الايرانية**، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015، ص ص 22-23.

5- زياد طارق الشرطي ، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة**،ط1،عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2013، ص ، 67.

6- عقيل سعيد محفوظ ، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركيا :دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية، **أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في العلاقات الدولية**، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، جامعة حلب، 2006، ص 49،.

7- عقيل سعيد محفوظ ، **مرجع نفسه**.ص 51.

8- أحمد ياسر ، **تركيا البحث عن المستقبل**، القاهر:مكتبة الأسرة ، 2006.ص 93.

9- علي حسن باكير وآخرون، **تركيا :الدولة والمجتمع المقومات الجيو-سياسية والجيو إستراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي**، قطر:الدار العربية للعلوم، 2009، ص 24.

10- دني إيمان ، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، ط1،الاسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2014، ص ص ، 83 ، 85.

11- أوزتورك، **التحولات الاقتصادية بين عامي 2002-2008** ، قطر :الدار العربية للعلوم، 2009، ص ،53.

12- أحمد داوود اوغلو ، **العمق الاستراتيجي** ، ط2 ، قطر : الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات ، 2011، ص 48.

13- علي حسن باكير ، **مرجع سابق** ، ص ،36.

14- عقيل سعيد محفوض ، **مرجع سابق** ،ص ، 170.

15- جليل عمر علي ، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط1991-2006**،ط1 ،مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2013، ص،39 .

16- عياد البطنيجي، السياسة الخارجية الايرانية دراسة نقدية مقارنة، تفسير التدخل الايراني في دول الخليج، تاريخ دخول الموقع 2015/09/08 ، http://Albutniji.maktoobblog.com/1618897 .

17- طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة :إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، ط1 ، دار الساقي، بيروت، 2116 ، ص114 .

18- Kayhan barzegar ,**Iran foreign policy after seddam, the Washington quarterly** , center for strategic and international studies , January 2010, p 173.

19- طلال عتريسي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص35 .

20- ريتشارد هاس وميجان أوسليفان، **العسل والخل في الحوافز والعقوبات والسياسات الخارجية**،

ترجمة :إسماعيل عبد الحكيم، ط1 ، مركز الاهرام ، القاهرة ، 2002 ، 36.

21- Kayhan Barzegar, **Iran's Foreign Policy in Post – Invasion Iraq**, Middle East Policy, Vol. XV, No. 4, Winter 2008, p 55.

22- ريز اليخ ، **داخل سوريا** ، ترجمة رامي طوقان ،ط1، بيروت :الدار العربية للعلوم الشرون ، 2005، ص ص ، 10 ، 11.

23- علي حسن باكير ،**محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية** ،دراسات وأوراق بحثية ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، 2011، ص ص، 07 ، 08.

24- مصطفى اللباد ، **الصراع التركي -الإيراني على سورية والفراغي العربي** ، http://www.bidayatmag.com/node/213

25- عقيل سعيد محفوض،سورية وتركيا :نقطة تحول أم رهان تاريخي ؟_**دراسات وأوراق بحثية** ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،2012، ص ص ، 26 ، 27

26- محجوب الزويري ،**العلاقات الإيرانية السورية والحراك السوري الشعبي** ، تقارير ، مركز الجزيرة ،2011، ص ،07.

27- نظام مارديني تركيا و الأكراد بعد انتخابات 2007 ، **شؤون الأوسط** ، العدد 127 خريف 2007.ص209.

28- حقي اوغور ، **تركيا و إيران البعد عن حافة الصدام في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، بيروت، الدار العربية ناشرون 2010 ، ص229 .

29- نفيسة كوهنورد، دور وموقع الملف النووي الإيراني بين طهران وأنقرة، **شؤون الأوسط**، العدد (123) ، 2006 .ص 131 .

30- نفيسة كوهنود ،**نفس المصدر السابق**، ص131 .